التنافس الأمريكي – الصيني تجاه دول مجلس التعاون الخليجي - الفرص والتحديات

نعيمة عبدالرحمن العمودي*

تاريخ تسلُّم البحث : 2023/11/15م تاريخ قبول النشر : 2024/1/31م

الملخص

تتأثر سياسة الدول الصغيرة والمتوسطة بالسلوك السياسي للقوى الكبرى في النظام الدولي، فمنذ قديم الأزل تأثرت دول الشرق الأوسط بالتغيرات في السياسة الدولية. ونظرا لأن الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية الدولتان الكبريان في النظام الدولي ، فإن سياساتهما الدولية ترتبط ارتباطا وثيقا وتؤثر تأثيرا عميقا في منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما منطقة الخليج العربي منها . وعليه، فقد قامت هذه الورقة البحثية بدراسة تأثير المنافسة الأمريكية– الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ، وسعت إلى توضيح الإستراتيجية التي تتبعها كلّ من أمريكا و الصين تجاه هذه الدول. وأيضا وضحت العوامل التي تزيد من أهمية المنطقة من المنظور الأمريكي والصيني ،بما في ذلك العوامل الجغرافية، و الاقتصادية و مصادر الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، تمت الإشارة إلى بعض الفرص والتحديات التي قد تواجهها الدول الخليجية في ظل تنافس القوى الكبرى.

المقدمة:

يعتقد العديد من المفكرين وعلماء السياسة أن هناك عددا من التغيرات التي يشهدها النظام الدولي، والتي بفضلها، في رأيهم، تمر بمرحلة انتقالية من نظام أحادي القطبية إلى نظام دولي متعدد الأقطاب. وفي ذلك أشار كل من باري بوزان واميتاف أشارا في كتابهما The making of global international relations) :أن التغيرات التي نشأت من جراء ثورة الحداثة على مستوى المجتمع الدولي العالمي ،لن تؤدي فقط إلى إنشاء مجتمع دولي عالمي أكثر تعددية (بمعنى انتشار أوسع ليس فقط للثروة والقوة، ولكن أيضا للسلطة الثقافية)، بل ستؤدي أيضا إلى تحدي وتغيير طبيعة الحوكمة العالمية وإدارة القوى الكبرى. وكما أضاف هنري كسينجر في كتابه (النظام العالمي) أن العالم بسبب ما يشهده من تغيرات في بنيته كالصعود الصيني سيدخل لا محالة في حرب عالمية ثالثة.[1]

فمنذ نهاية الحرب الباردة بين القطبين الأمريكي والسوفياتي عام 1990م، انتهت القطبية الثنائية معها وتفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة أحادية للنظام الدولي. وفي سياق العولمة والزيادة الملحوظة في مظاهرها، بدأت العلاقات الدولية السياسية والتجارية والاقتصادية والثقافية والأمنية، تمر بمرحلة تحول نتيجة لعدد من التغيرات الإقليمية والدولية التي تحاول إعادة تشكيل خريطة توزيع النفوذ والسيطرة في النظام الدولي. وفي ظل هذه التحولات الدولية وجدت الصين فرصا واسعة سمحت لها بأثر فعال في المستوى الدولي والإقليمي، وقد سهل نموها وازدهارها الاقتصادي والتجاري والاستثماري لها في معظم دول العالم بالانخراط في منطقة الشرق الأوسط وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي منها.

وفي خوض هذه التغييرات الأقليمية والدولية التي يشهدها النظام الدولي، نلاحظ بأن دول مجلس

* باحثة في العلوم السياسية – العلاقات الدولية.

التعاون الخليجي باتت تشهد تنافسا متزايد بين القوى الكبرى، (الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية) ، **وذلك نظرا** للأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة في إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي للأسواق العالمية، وأيضا لما لها من أهمية جيواستراتيجية تحفز على تصاعد التنافس الدولي في محيطها الجغرافي.

ومن منطلق ذلك، تتبنى هذه الورقة تحليل مسارات التنافس الأمريكي – الصيني تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، ومعرفة الفرص والتحديات لدول هذه المنطقة في ظل ما يمكن أن نطلق عليه الحرب الباردة بين القوتين الكبرى (أمريكا– الصين)، واستشراف ما ستؤول إليه الأحداث المستقبلية من خلال آراء المفكرين المحليين السياسيين والتي سوف يتم التطرق إليها من خلال المحاور التالية للدراسة.

الإشكالية:

تنطلق إشكالية البحث من منظور التنافس المتصاعد للدول الكبرى أمريكا– الصين تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي، خاصة منذ فترة حكم الرئيس السابق بارك أوباما عام 2009م، الذي خلقت سياسته فراغا أمنيا في إقليم الشرق الأوسط، نتيجة لتطبيق إستراتيجية التوجه نحو الشرق، الأمر الذي أتاح فرصة لدول كبرى كالصين وروسيا لتعزيز علاقتها مع دول الخليج في ظل شراكات اقتصادية وأمنية وتكنولوجية، مما وضع دول مجلس التعاون الخليجي أمام مسار فرص وتحديات عديدة. ففي الوقت الراهن تسعى الصين إلى تعزيز شراكاتها الإستراتيجية مع دول المنطقة وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي .و من الجهة الأخرى ،تحاول القيادة الحالية لأمريكا بقيادة الرئيس جو بايدن إعادة إحياء الأثر الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط مرة أخرى . وفي خضم هذا التنافس تطرح الدراسة سؤال حول ماهية فرص وتحديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التنافس بين القوتين العظمى أمريكا والصين؟ ويتفرع منه عدد من الأسئلة الفرعية، وهي كالتالي:

1- ماهي إستراتيجيات كل من أمريكا والصين تجاه دول مجلس التعاون الخليجي؟

2- ماهي مسارات التنافس الأمريكي – الصيني في منطقة الخليج العربي؟

3- ما هي الفرص والتحديات لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل التنافس الأمريكي–الصيني؟

منهج البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي التحليلي، وآراء المحللين والمفكرين السياسيين من خلال ما تم نشره في المراكز والمجلات العلمية العربية والأجنبية، لتحليل أبعاد التنافس بين القوتين الكبرى أمريكا والصين تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ورؤية مدى تأثيره في تلك الدول.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من كونه يتناول التنافس الأمريكي – الصيني تجاه دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2009م، وهي الفترة التي عانت فيها منطقة الشرق الأوسط من صراع وتنافس أمني، نتيجة للفراغ الأمني الذي خلفته سياسات الرئيس السابق بارك أوباما. مما أدخل المنطقة وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي في بؤرة منافسة دولية على كافة الأصعدة بين القوى العظمى أمريكا والصين وروسيا. وبتأثيره خلق هذا التنافس العديد من الفرص والتحديات لدول مجلس التعاون الخليجي. ومن منطلق ذلك، تناولت الباحثة هذا الموضوع لفهم الديناميكيات والتحديات المعاصرة التي ترسمها مسارات تنافس هذه الدول الكبرى تجاه دول المنطقة والتي تؤثر تأثيراً كبيرا في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة منها دول مجلس التعاون الخليجي.

أهداف البحث:

1- التعرف على استراتيجيات أمريكا والصين تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

2- تحليل مسارات التنافس الأمريكي – الصيني في منطقة الخليج العربي.

3- رصد الفرص والتحديات لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل التنافس الأمريكي- الصيني.

4-استشراف بعضٍ من الرؤى المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل التنافس الأمريكي – الصيني.

تقسيمات البحث:

1- المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

2- المبحث الثاني: الإستراتيجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

3- المبحث الثالث: أهمية دول مجلس التعاون الخليجي من منظور أمريكي – صيني

4- المبحث الرابع: الفرص والتحديات لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل التنافس الأمريكي – الصيني

5- المبحث الخامس: رؤية مستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل التنافس الأمريكي- الصيني.

المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي:

تمتاز منطقة الشرق الأوسط بمكانة كبيرة الأهمية في حسابات الكثير من دول العالم وتأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ،كون هذه المنطقة من أكثر المناطق التي تتركز فيها المصالح الأمريكية الحيوية التي لا يمكن الاستغناء عنها بل إن الولايات المتحدة الأمريكية على أتم الاستعداد لاستخدام قوتها العسكرية في حال تعرض أي من مصالحها في الشرق الأوسط للتهديد.[2]

فمنطقة الشرق الأوسط تتمتع بأهمية إستراتيجية كبيرة للنفوذ الأمريكي على الساحة الدولية، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية دول مجلس التعاون الخليجي أهم مصدر للنفط على المستوى الدولي . وعلى هذا الأساس، تبنت أمريكا سياسة إستراتيجية تجاه دول المنطقة للحفاظ على الأمن ، وحماية المصالح والقيم الأمريكية وتأمين خطوط الملاحة البحرية، ودعم الشركاء الإقليميين في الدفاع عن أمنهم واستقلالهم، بالإضافة إلى الحفاظ على العلاقات العربية ،وخاصة العلاقات الخليجية منها، وتعزيز التعاون العسكري و الأمني الإقليمي معها. وأيضا الاهتمام بالتهديدات الإيرانية ،إذ إن واشنطن تعني العمل مع حلفائها في المنطقة لردع الاعتداء والتهديد النووي الإيراني، وتهديدات إيران لسيادة الدول ووحدة أراضيها.[3]

وبناء على ما سبق، نرى إن الإدارة الحالية لأمريكا بقيادة الرئيس جو بايدن، تحاول اتباع دبلوماسية إعادة التوازن وإعادة الاندماج الإقليمي والدولي من أجل ملء الفراغ الأمريكي الذي خلفته سياسات الرؤساء السابقين. فقد أثرت سياسة الرئيس السابق جورج بوش الابن بشكل سلبي في العلاقات الأمريكية – العربية منذ الغزو الأمريكي للعراق لعام 2003م، وقبلها محاربة ما يسمى بالإرهاب الإسلامي مع اندلاع هجمات11 سبتمبر في **عام 2001م.** بالإضافة الى ذلك، فقد أسهمت الإستراتيجية السياسية للرئيس السابق باراك أوباما في اتساع الفجوة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط ،التي ارتكزت سياسته على التوجه نحو الشرق ،والتي أطلقت عليها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون "دبلوماسية الانتشار إلى الأمام" لمواجهة الصعود الصيني . تركت هذه الإستراتيجية فراغا أمنيا في منطقة الشرق الأوسط ، وأتاحت فرصة لدول أخرى

مثل روسيا والصين لاختراق المنطقة والتوسع فيها و بناء علاقات سياسية واقتصادية، وكذلك أمنية على نطاق أوسع من ذي قبل. بالإضافة إلى ذلك ،خلق الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015م مزيدا من التوتر وزعزعة للثقة لدى الدول العربية عامة والخليجية خاصة تجاه سياسات الولايات الأمريكية المتحدة، كون أن الاتفاق النووي الإيراني مثل تهديدا واضحا وصريحا للأمن والمصالح القومية الخليجية. وكما أضافت إستراتيجية الرئيس السابق دونالد ترامب ،بسياستها وأحداثها المماثلة ،مثل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان، وكذلك الاتفاق الإبراهيمي والتطبيع مع إسرائيل، عبءاً آخر على كاهل العلاقات الأمريكية – العربية.

نلاحظ مما سبق، أن المتغيرات البنيوية المرتبطة برغبة الولايات المتحدة الأمريكية بتقليص وجودها في الشرق الأوسط، وتخفيف تواجدها العسكري في المنطقة ،وتوجيه اهتمامها في التوجه نحو الشرق لمواجهة القوى الصاعدة الصين باعتبارها خطراً إستراتيجياً يهدد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، قد فرض عددا من التحولات في سياسة دول المنطقة، إذا اقتنعت معظم الدول العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية بضرورة تنوع الحلفاء الإقليمين والدوليين لتعزيز الأمن وضمان التنمية.

المبحث الثاني :الإستراتيجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

تعد الإستراتيجية الصينية تجاه الدول العربية محددة وتندرج تحت الشراكة الاقتصادية والتنموية. إذ تنظر الصين إلى الدول العربية كشريك مهم ورئيسي لها في الاستثمار والتنمية على الصعيد الاقتصادي والتجاري والثقافي، فالعلاقات الصينية العربية تقوم على أسس متبادلة في إطار تقديم الدعم والحصول على المنفعة المتبادلة، فيما يطلق عليه بإستراتيجية "win-win" أي أن تتشارك جميع الأطراف في الربح والمنفعة معا.[4]

وبناء على ما سبق ، مع تولي الرئيس شي جين بينغ رئاسة جمهورية الصين الشعبية في 15نوفمبر2012م ، حرص على وضع المنطقة العربية في ضمن أولويات السياسة الخارجية الصينية في إطار تطبيق إستراتيجية "التوجه غربا– اي غرب آسيا look for west ". وعمل على تعزيز سبل التعاون المشترك مع المنطقة وتعظيم المكاسب المشتركة معها.[5]

وفي مطلع العام 2016م شهدت العلاقات بين الصين والشرق الأوسط منحنى إيجابياً آخر، من خلال سلسلة من التحركات السياسية للصين أهمها الرحلة الأولى للرئيس الصيني شي جين بينغ، إلى دول الشرق الأوسط (المملكة العربية السعودية، وإيران، ومصر، ومن ثم إلى الإمارات العربية المتحدة). والتي شكلّت قدراً كبيراً من الأهمية، حيث أتت بعد تنامٍ كبير للانخراط الاقتصادي الصيني في المنطقة، وأرسلت رسالة واضحة إلى دول المنطقة تعبر فيها عن أهميتها بالنسبة للصين. بالإضافة إلى ذلك ، فقد أصدرت بكين أول ورقة سياسية عربية في 13 يناير 2016م، بعنوان «وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية»؛ والتي تلخّص رؤية الصين للمنطقة. ومن الأمور الأساسية التي تضمنتها الورقة هي تشكيل معادلة التعاون (1+2+3)، إذ يمثل الرقم 1 الطاقة بوصفها مصلحة أساسية، ويمثل الرقم 2 البنية التحتية وكذلك التجارة والاستثمار، بينما يمثل الرقم 3 التعاون في مجالات الطاقة النووية، والأقمار الصناعية، ومصادر الطاقة الجديدة..؛[6]

ورغم ذلك ،فالصين تدرك أن منطقة الشرق الأوسط تنطوي على العديد من المنافسات المعقدة بين دول

الإقليم من جهة والدول العظمى من جهة أخرى، ولذلك فهي تنتهج سياسة التحرك الحذر وعدم الانحياز، أي القدرة على تحقيق توازن دقيق بين العديد من الأولويات التي قد تتعارض مع بعضها أحياناً. فنجد أن الصين تتبنى علاقات شراكة متنوعة مع العديد من الدول دون التدخل في الشؤون السياسية والداخلية لها، فعلى سبيل المثال، تربط الصين علاقات جيدة مع إيران ،ومن ناحية أخرى، تربطها علاقات قوية مع المملكة العربية السعودية.

وكما تتبنى السياسة الخارجية الصينية مفهوم " التنافس السلمي مقابل الصراع والمواجهة، ومفهوم " وجود علاقات دولية تعاونية مقابل علاقات دولية صراعية"، لحماية مصالحها وشراكاتها الإستراتيجية في المنطقة. وأيضا ،تنظر إلى النظام الدولي من منظور جماعي بدلا من المنظور الفردي وتعزز مفهوم " التعددية مقابل الأحادية"، وترى أن العالم بحاجة إلى نظام دولي متعدد الأقطاب يقوم على المشاركة المتبادلة سياسيا واقتصاديا وأمنيا وتجاريا ، نظاما دوليا تسود فيه العدالة والمساواة بين كافة الأطراف الدولية والإقليمية[7].

ولكن ،تغلغُل النفوذ الصيني له اعتباراته بالنسبة لدول الإقليم؛ فالصين وإن كانت مغرية في شراكتها بموجب ارتكازها على المبادئ «الوِستفالية» الخاصَّة باحترام سيادة الدول، بخلاف الولايات المتحدة التي تضغط بأوراق المبادئ الليبرالية، إلّا أنَّها ذات قاعدةٍ أيديولوجية شيوعية، ولديها سلوكٌ عدائي في تناوُلها للقضايا المحورية مع مناطق ودول الجوار في شرق آسيا، لا سيما ذات النهج المغاير، مثل تايوان وهونغ كونغ وحتّى كوريا الجنوبية واليابان. علاوةً على ذلك، فإطلاق العنان لليد التكنولوجية الصينية للتغلغُل في الداخل الوطني لدول المنطقة، قد يحمل في طيّاته تداعيات عدَيدة، أهمَّها الاختراقات الاستخباراتية، وتمكين الصين من أوراق ضغطٍ متفرِّقة ضدّ مصالح هذه الدول.[8]

وكما أسلفنا بالذكر سابقا، بأن الصين تسعى لإنشاء نمط جديد في العلاقات الدولية يقوم على المنفعة المتبادلة للجميع " win–win" يسعى فيها الأطراف لتحقيق مكاسب مشتركة مبنية على الاحترام والتعايش السلمي ، بدلا من لعبة المحصلة الصفرية " zero sum game" ، حيث يكون مكسب أحد الطرفين خسارة للطرف الآخر. مما يحفز الصراع والمواجهة بين الدول.[9] إلا إن البعض ينظر إلى هذا النمط أو الإستراتيجية على أنها نوع من الاستعمار الجديد ، حيث انها تعمد إلى خلق (فخ الديون Debt trap diplomacy – إمبرالية الدائن) لحكومات هذه الدول ومن ثمَّ التنازل عن كل الأصول الطبيعية والسيادية، وهو ما فعلته بكين مع سيرلانكا على سبيل المثال ،عندما عجزت عن سداد ديونها فقامت بالاستيلاء على ميناء هامبونتوتا. ولكن من ناحية أخرى هناك فريق آخر، يرى بأن هذا الاتهام لبكين لاوجود له، حيث إن الصين تجري هي وشركاؤها تقويماً مشتركا حول القدرة على تحمل الديون والفوائد الاقتصادية والاجتماعية في سبيل تجنب المخاطر والنتائج السلبية المحتملة لأي من الطرفين دون فرض أية شروط سياسية أو إكراه للآخرين للدخول في صفقات فكل إجراء يقوم على تعاون طوعي ومكافئ.[10]

المبحث الثالث: أهمية دول مجلس التعاون الخليجي من منظور أمريكي – صيني

تحتل دول مجلس التعاون الخليجي أهمية كبيرة في التفاعلات الإقليمية والدولية ، وذلك لما تتمتع به دوله من ثروات طبيعية هائلة (كالنفط والغاز)، فضلا عن موقعها الإستراتيجي المهم في التفاعلات السياسة والاقتصادية والأمنية، الأمر الذي جعلها جزءاً حيويا من الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط ، كونها تعد

نقطة التقاء للقارات الثلاث "آسيا، أفريقيا، أوروبا"،و مصدرا رئيسيا للطاقة العالمية. كما إن هذه الأهمية الإستراتيجية أضافت إليها أهمية اقتصادية و تجارية على المستوى الدولي والإقليمي، وعززت أهمية الخليج كممر تجاري حيوي ورئيسي وجعلته محطة توزيع حيوية للسلع والخدمات. ومن ناحية أخرى، تعد دول الخليج منطقة حساسة سياسيا وأمنيا بسبب التوترات التي تشهدها المنطقة والصراعات الإقليمية المستمرة فيها، وهذا ما جعلها محطة الدفاع الأولى عن المنطقة ومحورا للصراع الإقليمي والتنافس الدولي.[11]

واستنادا إلى ما سبق ، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تعد منطقة ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والصين نتيجة لعدد من العوامل والمتغيرات، وهي كما يلي:

❖ **العامل الأول: الموقع الجيوستراتيجي**

إن الموقع الجغرافي المتميز لدول مجلس التعاون الخليجي والثروة النفطية التي تحتويها أراضيها، جعلت هذه المنطقة مطمعا للعديد من القوى الطامعة للحصول على الثروة الاقتصادية والسيطرة على المواقع الحيوية، ولذلك فقد أصبحت المنطقة محورا تدور حوله الكثير من الأحداث العالمية، فمنطقة الخليج تتميز من الناحية الإستراتيجية بكونها تتوسط العالم القديم وتمر بها أشهر الطرق التجارية التي تربط أوروبا بالشرقين الأدنى والأقصى، ويكتنز في جوفها أكبر نسبة إحتياطي من النفط العالمي، كل ذلك دفع القوى الكبرى إلى التنافس على هذه المنطقة.[12]

ومن حيث أهمية الخليج العربي لأمريكا، فقد ارتبطت الأخيرة مع دول المجلس التعاون الخليجي بعلاقات دبلوماسية واقتصادية وأمنية وبحضور عسكري وإستراتيجي مهم ويعود هذا التواجد لجملة من الأسباب أهمها، حماية الآبار النفطية والممرات التجارية في البحر الأحمر، وأيضا محاربة الإرهاب والتطرف، وتوفير غطاء حماية لدول مجلس التعاون الخليجي في المنطقة من التهديدات الإيرانية والإرهابية.

والجدير ذكره، أن بدايات الاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج العربي تعود إلى نهاية العشرينيات من القرن الماضي، إلا أنه لم يكتسب قيمة إستراتيجية إلا بعد الحرب العالمية الثانية بفعل عاملين رئيسين، أحدهما تزايد أهمية نفط الخليج العربي، ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، وضمان تدفق النفط إليها وإلى القوى الصناعية الأخرى. وثانيهما، يتمثل في تصاعد حدة الحرب الباردة، ومخاوف الولايات المتحدة من سعي الاتحاد السوفيتي السابق للوصول إلى المنطقة.[13]

والعامل الأخير يعد هو المشهد الذي تخشى الولايات المتحدة الأمريكية أن يتكرر في الوقت الحاضر، نتيجة لظهور قوى دولية منافسة لها ولتوجهاتها في هذه المنطقة منها الصين وروسيا.

وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال الدولة الأكثر انتشاراً عسكرياً في الشرق الأوسط، إلا أن هذا الانتشار أصبح يتضاءل مع مرور الوقت، فقد بلغ عدد القوات الأمريكية في ست دول (البحرين، والكويت، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة) 76000 عام 2008، أي بواقع 16% من مجموع القوات الأمريكية المنتشرة خارج حدودها، لينخفض في العام 2019 إلى أقل من 10 آلاف جندي أي إلى نحو 4% فقط.[14]

ويعود تراجع الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط إلى عددٍ من التغيرات الجديدة المتعلقة بالمنطقة، وبتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة الرئيس السابق بارك أوباما، التي انتهجت إستراتيجية التحول من "الانخراط المكثف "إلى استراتيجية "الانخراط المرن"، نتيجة لعدد من

المتغيرات والتي نشير إليها فيما يلي:

- تطبيق إستراتيجية إعادة "التوازن نحو آسيا ومنطقة الباسفيك" ،لمواجهة الصعود الصيني وفرص النمو في القارة الآسيوية، إذ أصبحت هذه المنطقة تحتل أولوية تفوق الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط التي تعج بالصراعات والحروب، والتي أرهقت الولايات المتحدة وأوصلت الرأي العام الأمريكي لحالة من الضجر والملل من الاستنزاف الأمريكي المستمر فيها.
- "تغيير توازنات الطاقة، أي تضاؤل الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة للمصالح الأمريكية بعد اكتشاف النفط الصخري واستخراجه بكميات كبيرة، الأمر الذي جعلها أكثر استقلالية في مجال الطاقة.
- تقليص الإنفاق العسكري ،والذي يرتبط بأوضاع الاقتصاد الأمريكي ، ففي ظل ارتفاع مستوى عجز الموازنة والضغوط ووجود عبء اقتصادي كبير، "حيث تجاوز الدَيْن العام الأمريكي 23 تريليون دولار، ويُتوقع أن يرتفع إلى نحو 150% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2030م".[15] ونتيجة لذلك انتهجت أمريكا إستراتيجية التقليص العسكري في منطقة الشرق الأوسط، لمواجهة النمو الاقتصادي الصيني، وتطبيق مفهوم self help، المساعدة الذاتية، أي اعتماد دول الشرق الأوسط على حماية منطقتهم أو الدفع في مقابل الحماية . إلا إن ذلك لا يعني تراجعا كاملا في الأهمية الإستراتيجية للمنطقة بالنسبة للولايات المتحدة، وما يؤكد ذلك هو رغبتها ومحاولتها في الوقت الراهن لإعادة توازن المنطقة تحت سيطرة النفوذ الأمريكية.

اما الصين فتنظر إلى المنطقة على أنها امتداد استراتيجي لمناطق مهمة محيطة بالصين، كونها تتميز بوجود الممرات المهمة ذات التأثير في حركة النقل البحري الدولي، وعلى وجه الخصوص ممر (باب المندب) و(مضيق هرمز)،و(قناة السويس)، بذلك أدركت الصين أن تأمين الملاحة في هذه الممرات يضمن لها استمرارية النفوذ، والوصول إلى الأسواق العالمية ومنها الاتحاد الأوروبي وشمالي أفريقيا وبلدان شرق المتوسط. لذلك تتمتع منطقة الخليج من المنظور الإستراتيجي الصيني بميزتين مهمتين، الأولى: من حيث قرب هذه الأسواق من الأسواق الصينية قياساً بالأسواق الأميركية أو الأوروبية أو الإفريقية، والثانية: توفر القدرة الشرائية لاسيما في الدول البترولية، الذي يساعد الصين في تحسين حصتها في أسواق المنطقة.[16]

وبالرغم من ذلك، فإنها تحتفظ بوجود أمني محدود لحماية مشاريعها الاقتصادية والتنموية في المنطقة، وهو ما يطلق عليه "بالوجود العسكري الناعم". كما تجدر الإشارة إلى أن الصين، على خلاف الولايات المتحدة، لا تمتلك قوة عسكرية دائمة في المنطقة، لكن سفن القوات البحرية الصينية تشارك منذ العام 2008 في مهمّات حراسة لمكافحة أعمال القرصنة، وترسو في موانئ إقليمية عدة.وقد أسهمت هذه الاستخدامات للموانئ في تعزيز دبلوماسية الصين العسكرية، وسمحت في الوقت نفسه بإعادة إمداد سفن القوات البحرية العاملة في البحار المحيطة.[17]

وفي ذات الصدد، تشير الصين إلى أن تطبيق إستراتيجية التوسع في الشرق الأوسط يعود إلى رؤية الرئيس الصيني شي جين بينغ، لتطبيق مفهوم "التعددية مقابل الأحادية" و فكرة "المصير المشترك" لبناء مجتمع تنموي مشترك وتعزيز سبل التعاون من خلال مشروعه الكبير "حزام واحد، طريق واحد"، وهو مجموعة من الطرق البرية والممرات البحرية الذي يعني نجاحه السيطرة على التجارة العالمية، ويشكل الشرق الأوسط نقطة الارتكاز الرئيسية لهذا المشروع.

❖ **العامل الثاني : ضمان استمرار مصادر الطاقة**

تعد الطاقة مصدراً إستراتيجياً مهماً وأحد أشكال

القدرات الشاملة للدول المختلفة، والمؤثرة في السياسة الخارجية لكل من الدول المصدرة والمستوردة لها، إذ يؤثر ما تملكه الدول من قدرات قومية في سياستها الخارجية من خلال القدرات الشاملة للدول في تحديد وضع ومكانة الدول في النظام الدولي، ومدى قدرة الدولة على اتباع سياسة خارجية نشطة من عدمه، وتحديد البدائل ومجالات التحرك المتاحة أمام صانع القرار السياسي، وكذلك تأثيرها في الصراع والتعاون الدوليين، وهو ما يتفق مع ما تؤكده خبرة القرن العشرين من مصادر الطاقة التقليدية كان لها تأثيرها في السياسة الخارجية لكل من الدول المستوردة والمصدرة، فخارطة توزيع مصادر الطاقة عالمياً تشير إلى أن النسبة الأكبر من مصادر الطاقة ترتكز في دول محدودة في الخليج العربي، وآسيا الوسطى، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وروسيا.[18]

تؤثر مصادر الطاقة في دول الخليج تأثيراً حيويا في تلبية احتياجات الطاقة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، حيث تعد الولايات المتحدة الامريكية والصين من أكبر المستهلكين للنفط والغاز في العالم، وتعتمد على واردات النفط من الدول الخليجية لتلبية جزء كبير من احتياجاتها من الطاقة. وكما ترتبط دول الخليج بعلاقات إستراتيجية قوية مع الولايات المتحدة في مجالات النفط والغاز والاقتصاد تخطت ثمانية عقود ،حيث ترجع بواكير هذه العلاقة إلى بداية ثلاثينيات القرن العشرين وتحديدا عام 1931م، مع اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية، ومنح الملك عبدالعزيز آل سعود – يرحمه الله– حق التنقيب عن النفط لشركة أمريكية، واكتشاف كميات كبيرة من النفط في البحرين عام 1932م،وتبع ذلك وصول شركة ستاندرد أويل"Standard oil of California" للخليج عامة عام 1933م، لتبدأ المنطقة بعد ذلك تحولا على الصعيد الإقليمي، حيث باتت المجهز الرئيسي للطاقة على الصعيد العالمي.[19]

لكن، الاستخدام السياسي للنفط في حرب اكتوبر 1973م، مثل نقطة تحول في مسار العلاقات الأمريكية – الخليجية. إذ أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية الوجود النفطي في منطقة دول الخليج العربي وأهمية تأثيره في أمن إسرائيل وعلى الأسواق العالمية، ولذلك ربطت نفط الخليج بأمنها القومي. ومنذ ذلك الحدث، انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة السيطرة على مصادر الطاقة في دول الخليج وضرورة تأمين وصولها إلى الأسواق الغربية عموما والأمريكية بصورة خاصة، لأنه يمثل مصالح حيوية مهمة لها.

ورغم اكتشاف مجال النفط الصخري في أمريكا وأثره الواضح في ما يشهد العالم من تراجع للطلب العالمي على النفط . إلا أن السعودية اتخذت موقفًا محسوبًا بدقّة، بدعمها انخفاض أسعار النفط إلى ما دون 80 دولارًا للبرميل، لكي تجعل من استخراج النفط الصخري أمرًا غير مجدٍ اقتصاديًا، ممّا يدفع واشنطن في النهاية إلى العودة لاستيراد النفط من المملكة وإخراج الغاز الصخري من السوق. وهنا يشير خبراء النفط إلى أنّ تدخّل منظمة "أوبك" في وقف انخفاض الأسعار، سيساعد أيضًا المنتجين والمستثمرين في النفط الصخري "المنافس" على زيادة أرباحهم، وكذلك دخول مستثمرين جدد لهذا القطاع، وزيادة الصادرات الأميركية من المشتقات النفطية إلى العالم، وهذا ما لا تريد "أوبك" أن يحصل.[20]

وعليه، أثار قرار منظمة أوبك الصادر في يونيو 2023م، والذي نص على خفض إنتاج النفط في الأسواق العالمية، العديد من التفاعلات وردود الأفعال على المستويين الإقليمي والدولي. وأدى الى تراجع في العلاقات الأمريكية السعودية، حيث اعتبرت

أمريكا القرار مسيسا، لأنه جاء في ظل الحرب الروسية الأوكرانية التي ألقت بظلالها على النظام الدولي العالمي برمته. واعتبرت أن قرار أوبك قد يدعم روسيا في حربها ضد أوكرانيا ويزيد من التداعيات على أسواق النفط العالمية. وفي ظل هذا الصراع على الطاقة ،أصدرت أمريكا مشروع "توبيك "N0PEC" الذي قدمه الحزبان الديموقراطي والجمهوري، والذي يدخل في صدام مع منظمة أوبك، إذ يهدف هذا المشروع إلى انتشال السيطرة على أسعار النفط من قبضة الدول المصدرة له، من خلال تعريض دول أوبك لقوانين مكافحة الاحتكار.

كما تجدر الإشارة إلى، أن العام 2003م،سجل ذروة صادرات النفط السعودي إلى الأسواق الأميركية ،حيث بلغت في حينها نحو 630 مليون برميل فيما بدأت وتيرة الصادرات في التراجع مع زيادة إنتاج الخام الأميركي لتسجل أدنى مستوياتها على الإطلاق في العام 2019م مع القفزة الهائلة التي شهدتها إنتاج النفط الصخري بالولايات المتحدة.[21]

بل على العكس من ذلك، باتت الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، وهي تعتمد بدرجة كبيرة على النفط الخليجي الذي شكّل أكثر من 50 في المئة من الواردات الصينية في الربع الأول من العام 2022. وفي العام 2021، استوردت الصين كمية هائلة من النفط الخام بقيمة 128 مليار دولار أميركي من بلدان خليجية قرب مضيق هرمز، ما يعادل ثلاثة أضعاف الكمية التي استوردتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مجتمعَين. وقد صنّفت وزارة الدفاع الأميركية المضيق بأنه" منطقة تركيز معروفة " للمخطّطين العسكريين الصينيين. ويمثّل الشرق الأوسط، بفضل موقعه الإستراتيجي عند تقاطع أفريقيا وآسيا وأوروبا، عنصرًا أساسيًا في مبادرة الحزام والطريق الصينية. علاوةً على ذلك، تتيح منطقة الخليج فرصة مهمّة للصين في تنافسها الجيو–استراتيجي العالمي مع الولايات المتحدة. فعلى خلاف واشنطن، تتمتع بيجينغ بعلاقات ثنائية وثيقة مع الدول الواقعة على جانبَي مضيق هرمز. وستصبح الصين، مع تنامي مصالحها في المنطقة، طرفًا فاعلًا أساسيًا في أمن المضيق. وهذا ما أكّده اتفاق المصالحة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية الذي أُبرم بوساطة صينية في 10 آذار/مارس 2023، وأسهم في المساعي التي تبذلها بيجينغ لنزع فتيل التشنّجات في مضيق هرمز والمنطقة الأوسع .[22]

❖ **العامل الثالث: العلاقات الاقتصادية:**

يعد الاقتصاد علما اجتماعيا حيويا يؤثر في كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسهم في تشكيل مستقبل الأمم والمجتمعات. كما يعد ركيزة أساسية في مسار العلاقات الدولية، وعنصرا أساسيا في تشكيل وتوجيه العلاقات بين الدول. فالدول التي تملك اقتصادا قويا ومتنوعا تتمتع بنفوذ وقدرة تمكنها من تحقيق مصالحها على الساحة الدولية. بالمقابل تعد الدول التي تعاني من ضعف اقتصادها مرهونة بسياسات الدول الاقتصادية الكبرى ومعرضة للتغيرات الاقتصادية والتحديات الدولية.

ففي ضمن هذا السياق، تعد دول الخليج مكانا جذابا للاستثمارات الأجنبية، حيث تستقطب استثمارات كبيرة من الدول الكبرى في النظام الدولي. وتتوجه هذه الاستثمارات إلى العديد من القطاعات مثل النفط والغاز القطاع المالي والعقاري، والبنية التحتية، مما يسهم في تطوير الاقتصاد المحلي، وتعزيز سبل التعاون الإقليمي والدولي. وتربط دول الخليج علاقات اقتصادية كبيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، توصف بأنها علاقة إستراتيجية تبادلية، وذلك لما يمثله كل طرف من أهمية للطرف الآخر، فدول

مجلس التعاون الخليجي أكبر منتج ومصدر للنفط على مستوى العالم هذا من ناحية، والاقتصاد الأمريكي أكبر قوة اقتصادية في العالم ومن أكبر مستهلكي النفط في العالم من ناحية أخرى، لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتفعل علاقاتها بدول مجلس التعاون الخليجي من خلال تنمية التبادل التجاري وتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون فرادى، ومن أولى الدول التي وقعت مثل هذه الاتفاقية هي مملكة البحرين حيث تم التوقيع عليها في 14 سبتمبر 2004م لتصبح المملكة البحرينية أول دولة خليجية وثالث دولة عربية بعد الأردن والمغرب توقع على مثل هذه الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية.[23]

وعلى الرغم من توتر العلاقات الأمريكية الخليجية التي شهدتها في السنوات الأخيرة، إلا إن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك مدى حاجتها في الحفاظ على تحالفاتها مع الدول المستقرة في الشرق الأوسط ومتابعة مصالحها الأمنية المشتركة مع المملكة العربية السعودية بما في ذلك الحرب ضد الجماعات الإرهابية، فقد حاولت تهدئة المخاوف السعودية، لاسيمًا بشأن الاتفاق النووي الإيراني، عبر الدفع بتوقيع صفقات عسكرية جديدة وأخرى أمنية، حيث زادت مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى الرياض خلال إدارة أوباما بحيث أصبحت أول دولة في الشرق الأوسط تشتري أسلحة أمريكية تقدر بأكثر من 115 مليار دولار من خلال 42 صفقة منفصلة بين الفترة من 2009 إلى 2016، إضافة إلى أربع صفقات في أكتوبر 2010 بأكثر من 60 مليار دولار وهي الصفقة التي تجاوزت أي صفقات أبرمتها أي إدارة أمريكية منذ إقامة العلاقات بين البلدين وكانت أكبر قيمة لمبيعات الأسلحة لدولة واحدة في تاريخ الولايات المتحدة. كذلك حافظت المملكة على مكانتها كواحدة من أكبر موردي النفط للولايات المتحدة، فقد حلت كثاني أكبر مصدر للنفط الخام للولايات المتحدة بعد كندا في أعوام 2015 و2016 و2017 و2018، وأيضًا كانت الرياض واحدة من أكبر الشركاء التجاريين لواشنطن في الشرق الأوسط، فقد بلغ حجم الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة عام 2016 حوالي 16.9 مليار دولار وبلغ حجم الصادرات الأمريكية إلى المملكة حوالي 18 مليار دولار.[24]

على الصعيد الآخر، تطورت علاقات التعاون والتبادل التجاري بين الدول الخليجية والصين في الفترة الأخيرة، وتجاوز التبادل التجاري بين دول الخليج والصين 190 مليار دولار عام 2019، بنسبة 11% من إجمالي التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون. وأصبحت الصين الشريك التجاري الأول لدول مجلس التعاون الخليجي خلال جائحة كورونا عام 2020، بحجم تبادل تجاري بلغ 162 مليار دولار. وخلال النصف الأول من عام 2021 بلغ حجم التبادل التجاري بين دول الخليج العربي والصين 103,8 مليارات دولار، بنسبة زيادة بلغت 35,6% عن نصف العام السابق، وبلغ حجم الواردات الصينية لدول الخليج 63 مليار، وحجم الصادرات الصينية 40,8 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعكس الرغبة الثنائية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين.[25]

كما عززت سلسلة المشاريع والاستثمارات الصينية في منطقة الشرق الأوسط الحضور الاقتصادي الصيني، وجعلته جزءاً رئيسياً في اقتصاديات الشرق الأوسط، بحسب تقرير صدر عام 2020 لمؤسسة «American Enterprise»، والذي تطرق للحديث عن الاستثمارات الصينية لعام 2019 فقد تمكنت الصين من زيادة حجم استثماراتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الفترة الممتدة ما بين (2005 –

2019) إلى 200 مليار دولار، وتشارك الصين في العديد من مشروعات البُنى التحتية في جميع أنحاء المنطقة، ووفقا لتقديرات منصة التحليل الجيوسياسي «Mena Pacs» فإن ما يقارب من 3 أرباع إجمالي الاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط موزعة بين ثلاث دول رئيسية؛ وهي: مصر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة.[26]

كما تسعى الصين من خلال مبادرة " الحزام والطريق" التي أطلقتها عام 2013 م، إلى تنمية التعاون الاقتصادي حيث من المتوقع أن تضخ الأموال الصينية في المنطقة الخليجية بما يتراوح بين 1.2-1.3 تريليون دولار، والتي تسعى من خلالها الصين إلى توسيع تجارتها العالمية، ومن خلفه نفوذها السياسي، على حساب الولايات المتحدة، وذلك من خلال إنشاء شبكات من الطرق والموانئ عبر دول عديدة في قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا.[27]

وبالإضافة الى ذلك، وقعت الشركات الصينية 116مشروعا "للمدينة الذكية" و "المدينة الآمنة" حول العالم، 17 منها في منطقة الشرق الأوسط، وهي المنطقة الأكثر تعاونا. اعتبارا من سبتمبر 2019م، وقعت شركة Huawei الصينية اتفاقيات تعاون G5 مع 11 شركة اتصالات في دول الخليج، وأصبح الشرق الأوسط منطقة رئيسية لبناء الصين G5 في الخارج. فيما يتعلق بالملاحة الرقمية، يتنافس نظام بيدو الصيني ونظام تحديد المواقع العالمي للولايات المتحدة ونظام الملاحة عبر الأقمار الصناعية الروسي ونظام غاليليو للملاحة عبر الأقمار الصناعية في أوروبا على نفس المرحلة في الشرق الأوسط.[28]

وعلى صعيد التعاون العسكري، تشير البيانات الصادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن صادرات السلاح الصيني إلى المملكة العربية السعودية قد بلغت خلال الفترة من 2016-2021م ، نحو 210 مليون وحدة TIV .[29]

جدول (1): حجم الواردات الصينية مقارنة بحجم الواردات الأمريكية من بعض دول المنطقة.

الدولة	الواردات الصينية/ مليار دولار أمريكي	الواردات الأمريكية/ مليار دولار أمريكي
السعودية	45.8	24.1
الإمارات	16.2	5.0
مصر	1.8	2.5
تركيا	3.7	10.3
إسرائيل	4.6	21.8

صورة لجدول (1) يوضح مقارنة بين حجم الواردات الأمريكية والصينية للعام 2018م من بعض دول الخليج [30]

جدول (2):حجم الصادرات الصينية مقارنة بحجم الصادرات الأمريكية إلى بعض دول المنطقة

الدولة	الصادرات الصينية/ مليار دولار أمريكي	الصادرات الأمريكية/ مليار دولار أمريكي
السعودية	17.6	13.6
الإمارات	29.9	19.5
مصر	12	5.1
تركيا	17.8	10.2
إسرائيل	9.3	13.7

صورة لجدول (2) يوضح مقارنة بين حجم الصادرات الأمريكية والصينية للعام 2018م من بعض دول الخليج[31]

ومما سبق يتضح لنا مدى نمو العلاقات الاقتصادية الخليجية – الصينية في الفترات الأخيرة، والتي فرضت مشهدا جديدا للتنافس على الساحة الدولية بين الدول الكبرى، خاصة بعد توتر العلاقات الخليجية الأمريكية في السنوات الأخيرة، والذي ادرك بموجبها قادة مجلس التعاون الخليجي ضرورة تعدد العلاقات وبناء تحالفات مع مختلف القوى الإقليمية والدولية .

المبحث الرابع: الفرص والتحديات لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل التنافس الأمريكي – الصيني

وفي ظل المنافسة الدولية بين أمريكا والصين ، تواجه دول الخليج العديد من الفرص والتحديات، سنذكر بعضها على النحو التالي:

الفرص:

❖ يمكن لدول الخليج الاستفادة من المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من خلال جذب استثمارات من الطرفين ،كما يمكنها الاستفادة من تعدد الشركاء على الصعيد الاقتصادي والتجاري والعسكري والتكنولوجي، مما يمكنها من تحقيق مكاسب تجارية وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدولتين.

❖ يعد التوجه الخليجي الحالي نحو الصين بمنزلة اتجاه لتطوير شبكة العلاقات الدولية الخليجية ،بما يعود بالنفع على أمنها القومي ومصالحها الداخلية والخارجية، وبما يدعم خططها التنموية للتحول من النفط إلى الرقمنة .ويعد هذا القرار الخليجي تطوراً إيجابياً في ظل المتغيرات الراهنة على الساحة الدولية، التي أصبحت تبتعد تدريجيا عن سيطرة الولايات المتحدة على النظام الدولي.

❖ المنافسة بين الولايات المتحدة والصين قد توفر فرصة لتعزيز التنمية الإقليمية في منطقة الخليج ،أي يمكن لدول الخليج العمل على تعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري في المنطقة، وتطوير مشاريع البنية التحية الكبرى مثل الموانئ والسكك الحديدية والطرق، بالإضافة الى تعزيز مكانتها الاستراتيجية والاقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي.

❖ تشكل مبادرة الحزام والطريق لدول الخليج فرصة سانحة للاستثمار الاقتصادي، مما سيكون له أثر في إثراء التنمية الاقتصادية الخليجية، خاصة في مجال الطاقة المتجددة والبنى التحتية والاستثمار المحلي.

❖ تستفيد دول الخليج من التنويع الاقتصادي لتقليل استخدام النفط والغاز، وتميل إلى تعزيز قطاعات أخرى مثل التكنولوجيا والسياحة والصناعات الثقيلة.

❖ توفير مشتر بديل لنفط الشرق الأوسط بعد تراجع

أهميته بالنسبة للولايات المتحدة : تعد الصين أكبر مستورد للنفط من الشرق الأوسط، وتشير التقديرات المستقبلية إلى أن الصين بحاجة ماسة للنفط؛ ما يجعلها عميلا مربحا للغاية.

التحديات:

❖ قد تواجه دول الخليج تحديات في الحفاظ على التوازن والحياد السياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، حيث انه من الضروري التعامل مع المصالح المتناقضة لحلفائها وشركائها التجاريين وتتجنب الانجراف في الصراعات السياسية والاقتصادية.

❖ نمو العلاقات الخليجية– الصينية ، قد يكون له انعكاسات على دول الخليج، على سبيل المثال، تعرضها لضغوط أمريكية على المكتسبات الأمنية التي توفرها واشنطن.

❖ المنافسة بين القوتين العظمى قد تؤدي إلى تراجع أسعار الطاقة أو التعرض لعقوبات دولية على الدول المصدرة للطاقة، مثل مشروع نوبك الذي تحاول الولايات المتحدة تنفيذه لفرض قيود على الدولة المصدرة للنفط لحماية مصالحها في الأسواق العالمية ،الأمر الذي قد يضع دول الخليج أمام تحدٍ كبير كونها تعتمد بشكل أساسي على عائدات النفط والغاز.

❖ قد تتفاقم سياسات التصعيد بين الدولتين " أمريكا –الصين" وتصل إلى حرب باردة ،مما يعيد خارطة سياسات دول الخليج سلبا، كما كانت سابقا في ظل نظام القطبين، مما يضعها أمام حتمية الاختيار بين القوتين العظميين.

❖ نظرا للواقع الإقليمي المعقد وصراعاته الممتدة التي طال أمدها، فإن دول الخليج قد تتأثر بالتهديدات الإقليمية وزيادة التدخلات الأجنبية في المنطقة، مما قد يضعها في موضع التبعية.

❖ حالة عدم الاستقرار في المنطقة قد تتفاقم أكثر نتيجة تضارب المصالح على الصعيد الإقليمي والدولي.

المبحث الخامس: رؤية مستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل التنافس الأمريكي– الصيني:

وكما أسلفنا بالذكر سابقا، أن منطقة الخليج تعد ذات أهمية إستراتيجية كبيرة على المستوى العالمي، ونتيجة لذلك شهدت المنطقة تزايداً في التنافس بين امريكا والصين، حيث تتسابق البلدان على تعزيز تواجدهما الاقتصادي والسياسي والأمني في المنطقة. ففي ظل هذا التنافس نستشرف عددا من الرؤى لمستقبل دول مجلس التعاون الخليجي في إطار هذه المنافسة الدولية، ومنها ما يلي:

1- تعزيز التنوع الاقتصادي: يعتمد اقتصاد دول الخليج بشكل كبير على النفط والغاز، وهو ما يجعلها عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية. لذا، ينبغي على الدول الخليجية تعزيز التنوع الاقتصادي وتطوير قطاعات أخرى مثل السياحة والتكنولوجيا والصناعات البديلة. هذا سيساعد في تقليل الاعتماد على النفط وتوفير فرص عمل متنوعة ومستدامة للشباب المحلي وكما سيتيح لها فرصة للتنوع الاقتصادي وعدم اقتصارها على أنها دول منتجة ومصدرة للنفط فقط.

2- الاستثمار في التعليم والبحث العلمي: يعد التعليم والبحث العلمي أساسًا في بناء مجتمع معرفي قوي ومستدام. فحسن استثمار دول الخليج سيساعد في تحسين جودة التعليم وتطوير المؤسسات التعليمية والجامعات، وتشجيع البحث العلمي والابتكار في تطوير قاعدة معرفية محلية قوية وتحقيق تقدم في مجالات العلوم والتكنولوجيا. الذي قد رأينا بوادره من خلال مشروع مدينة نيوم في المملكة العربية السعودية، (نيوم)، هي كلمة لاتينية الأصل، ومعناها هو ما تهدف المدينة لتحصيله، فمدينة نيوم هي ليست فقط مدينة مستقبلية فحسب بل إنها جزء من خطة لتطوير السلام الخارجي والداخلي لمواطنيها. كما ستساعد نيوم في إيجاد وظائف عملية جديدة لم تشهدها المنطقة من قبل، لأنها ستكون منطقة جاذبة

للاستثمارات العالمية والدولية، وكذلك ستزداد كافة المستوردات ومن ثم كمية الإنفاق والأموال المنقولة بين المواطنين مما يعمل على زيادة دخل المواطن السعودي وتحسين الاقتصاد.

3- زيادة تعزيز الشراكات الاقتصادية، إن التنافس بين القوى الكبرى يتيح لدول الخليج تعزيز الشراكات الاقتصادية مع البلدان الأخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة والصين وغيرها. إذ يمكن للدول الخليجية استغلال التواجد الاقتصادي القوي لكلا البلدين وتعزيز التجارة والاستثمار المشترك. كما يمكن أن تكون الشراكات الاقتصادية مفيدة في تعزيز التنمية المستدامة وتبادل المعرفة والخبرات في مختلف المجالات.

4- إن استمرار استخدام البرجماتية المتوازنة في سياسات دول الخليج تجاه شركائها على الصعيد الإقليمي والدولي، يضمن استمرار العلاقات الجيدة مع كل الاطراف لتحقيق المصالح الخليجية على الصعيد السياسي والاقتصادي.

5-أخيرا، فأنه إذا تمت إدارة استغلال التنافس بين القوتين أمريكا والصين بشكل جيد، ستتمكن دول مجلس الخليج إحداث أثر فعال اكبر في المنطقة على الصعيد الإقليمي والدولي. ولا ننسى أن ننوه ،أن الصراعات الإقليمية الدائرة في المنطقة، مثل الصراع العربي- الإسرائيلي، وتهديدات الميليشيات الحوثية في اليمن، وسياسات إيران التدخلية في سياسات الدول المجاورة ، تمثل منعطفا سلبيا لدول مجلس التعاون الخليجي في طور تنافس الدول الكبرى، كونه يفرض ضغوطات أمنية واقتصادية عليها، تماما مثلما حدث في حرب اليمن، التي شنتها دول التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية للقضاء على التمدد الحوثي في اليمن لمنع سيطرته على الأراضي اليمنية كونه يحمل أيديولوجية إيرانية تمثل تهديداً للأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي. فهذه التهديدات الإقليمية تمثل نقطة ضغط على دول مجلس التعاون، مما يجعلها تقدم تنازلات للدول الكبرى إما اقتصاديا من خلال زيادة شراء الأسلحة او أمنيا من خلال توفير غطاء حماية لها ، كما حدث سابقا في حرب الخليج الثانية (الحرب العراقية – الكويتية) سنة 1990-1991م، عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل فيها.

الهوامش:

(1) جمال ، هبه. (يناير 2022م). مفهوم المصير المشترك والعلاقات العربية الصينية: بين مبادرة الحزام والطريق وجائحة الكورونا. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، ع13،.ص237.

(2) قحطان، حارث .(2010م) . الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط(مرحلة ما بعد أحداث 11سبتمبر). العراق. جامعة تكريت. مجلة العلوم القانونية والسياسية ، ،ع 6، ص308.

(3) صابر ، انتصار . (4 يونيو 2023). أثر الإستراتيجية الأمريكية " الدليل المؤقت" على منطقة الشرق الأوسط (إدارة بايدن نموذجًا) مصر. المركز الديموقراطي العربي. https://democraticac.de/?p=90243 .

(4) الأزرق ،عماد ،و السعيد، أحمد. (2022م). الصين في العصر الجديد ،شي جين بينغ ومجتمع المصير المشترك. القاهرة . بيت الحكمة للثقافة . ص 224.

(5) السلمي، محمد بن صقر.(22ابريل 2021). التنافس الأمريكي–الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط .المعهد الدولي للدراسات الإيرانية . ص 17.

(6) ستراتيجيكس. (2022م). الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط من منظور تحليلي. STRATEGIECS. https://strategiecs.com/ar/analyse .

(7) محمدين ، صفاء خليفة. (يناير 2022م). الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين، مبادرة الحزام والطريق نموذجا(2013–2021). جامعة الإسكندرية ،كلية السياسة والاقتصاد،. ع 13، ص 159.

(8) السلمي . مرجع سبق ذكره . ص 18.

(9) عزوزي ، عبدالحق. (31 ديسمبر2021م). إستراتيجية الصين التوسعية في العالم. الرياض .مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة . https://www.al-jazirah.com/2021/20211231/ar5.htm .

(10) ليانغ، هو بي . (2018). توضيح سوء الفهم حول مبادرة الحزام والطريق . القاهرة. مجلة الصين اليوم، ع اكتوبر ، ،ص25.

(11) حرزلي ، أميرة أحمد .(2020). المكانة الجيو. استراتيجية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها في أمن منطقة الخليج العربي في ظل التوترات الراهنة. المركز الديموقراطي العربي. برلين – ألمانيا. الطبعة الأولى . ص8.

(12) حشوف، يسين. (2018م). منطقة الخليج العربي المكانة والبعد الجيوستراتيجي: دراسة في المؤثرات في الإستراتيجية للنظام الإقليمي الخليجي. مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع19.

(13) علي، سليم كاطع. (2010م). التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسة). جامعة بغداد. مركز الدراسات الدولية، ع45، ص. ص 141–142. https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/202

(14) ستراتيجيكس. (يونيو 2021م). الانكفاء الأمريكي عن الشرق الأوسط ومستقبل القيادة العالمية. https://strategiecs.com/ar/analyse .

(15) مرجع سبق ذكره، ستراتيجيكس. الانكفاء الأمريكي عن الشرق الأوسط ومستقبل القيادة العالمية.

(16) عبدالجبار، أحمد . (2019) .الإستراتيجية الصينية تجاه منطقة الخليج بعد العام 2010. المجلة الأكاديمية العلمية العراقية ، ع29، السنة السابعة.

(17) باعبود، عبدالله. (يونيو 2023م). لماذا تبرز الصين كمروِّج أساسي للاستقرار في مضيق هرمز. مركز كارنيغي. https://carnegie-mec.org/2023/06/06/ar-pub-89890

(18) البدراني، عدنان خلف.(يوليو 2016م). أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية. جامعة بغداد. مجلة الدراسات الدولية، ، ع 66.

(19) الهيتي ،نوزاد عبدالرحمن. (يونيو 2017م). أمريكا ونفط الخليج: النفط ركيزة العلاقات الأمريكية الخليجية لمدة عشرين سنة قادمة. مركز الخليج للأبحاث.ع120.

(20) سرور ،نبيل.(2016م). الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية. مجلة الدفاع الوطني، ع 96. https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

(21) السيد، محمد .(16نوفمبر 2020م،). قفزة في حجم صادرات النفط السعودي للسوق الأميركي.. ماذا حدث؟. العربية الحدث. https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories

(22) باعبود..مرجع سبق ذكره،

(23) العثيم، ،أحمد . (يناير 2008م). العلاقات الاقتصادية الخليجية الأمريكية. مجلة الجزيرة. https://www.al-jazirah.com/2008/20080109/rj10.htm.

(24) الزيادي ،رحاب، وآخرون.(نوفمبر 2022م).العلاقات الأمريكية السعودية :توتر مؤقت أم تحول إستراتيجي؟، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية.

(25) مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات. (يناير 2022م). التوجه نحو الصين في العلاقات الخليجية .. الأبعاد والمحددات. https://fikercenter.com/2022/01/11/ /

(26) ستراتيجيكس. مصدر سبق ذكره .

(27) مرجع سبق ذكره.التوجه نحو الصين في العلاقات الخليجية.. الأبعاد والمحددات.

(28) جامعة فودان والمعهد العالي لأبحاث الحوكمة. (22 مارس 2023). سياسة الصين في الشرق الأوسط الخيال والحقيقة.

(29) الزيادي، وآخرون. مرجع سبق ذكره .

(30) ستراتيجيكس. مرجع سبق ذكره،." الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط من منظور تحليلي،".

(31) المرجع السابق ذكره.

American-Chinese Competition towards Gulf Cooperation Council Countries - Opportunities and Challenges

Naima Abdul Rahman Al-A'moudi

Abstract

The policies of small and average countries are affected by the political behavior of the major power in the International System. Since ancient times, the countries of the Middle East have been affected by changes in International Politics, given that the United States of America and the People's Republic of China are two major countries in the International System. Their International Policies are closely linked and have a profound impact on the Middle East Region, especially the Arabian Gulf Region. Accordingly, this study investigates the impact of the American-Chinese competition towards the Gulf Cooperation Council Countries. Moreover, it seeks to clarify the strategy adopted by each of them towards the Gulf Countries. Furthermore, it identifies the factors that increase the importance of the region from the American and Chinese perspective, including geographical factors, economic factors, and energy Sources. In addition, some of opportunities and challenges that Gulf Countries may face in light of major power competition were pointed out.